(ISSN: 2356 - 9492)

النظام القانوني للأوامر على العرائض فى منازعات التقاضى الالكترونى

د. أحمد محمد عصام

المستخلص

ينظم قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1968م النظم القانونية الاجرائية ومن ذلك النظام القانوني للاوامر علي عرائض(المواد من: 194 الى 200) وينصب هذا البحث حول نظام الاوامر علي عرائض من حيث طبيعتها الفنية وحالات اللجوء اليها وهل يمكن الالتجاء اليها باستخدام الوسائل الالكترونية تماشيا مع الاتجاهات العالمية فى التحول الرقمى

خصوصا ان أحكام الاوامر علي العرائض هو استثناء علي مبدأ المواجهه الذي يقوم عليه نظام التقاضي، في غيبة دفاع الخصم الامر الذى دفع الباحث لاختيار موضوع الدراسة .

حيث بينت الدراسة ماهية التقاضي عن بعد، واوضحت إجراءات التقاضي عن بعد، وتطرقت أيضا إلى امكانية اصدار الاوامر على العرائض باستخدام الوسائل الالكترونية ومن خلال تناول الموضوع بالدراسة توصل الباحث لعدة نتائج اهما ضرورة التوسع في حالات استصدار الاوامر علي العرائض باستخدام تكنولوجيا التحول الرقمى عن طريق البريد الالكترونى.

ان التقاضي عن بعد يحقق ميزات عديدة للمحكمة وللأطراف المترافعة بفضل توظيف تقنيات الوسائل الالكترونية .

سهولة تطبيق إجراءات اصدار الاوامر على العرائض مما يساهم فى سرعة الفصل في المنازعات علاوة على تقليل النفقات وتخفيف الازدحام في مقرات المحاكم.

كما ان التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال سيساعد فى سرعة الفصل فى القضايا.

الى ان انتهت الدراسة بعدة توصيات اهما:

أولا :ضرورة تحديث حالات اصدار الاوامر على العرائض باستخدام التكنولوجيا الحديثة تماشيا مع عصر التحول الرقمى .

ثانيا: دعوة المشرع المصرى إلى تعديل بعض مواد اصدار حالات الاوامر على العرائض باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

ثالثا: ضرورة تفعيل أنظمة التقاضي عن بعد وجعلها متاحة للجميع؛ لتتفق أكثر مع نظام التقاضي عن بعد ذلك وإزالة كل العراقيل التي تعوقها سواء كانت فنية أو إدارية أو لوجسيتية.

كلمات البحث المفتاحية:

الأوامر على العرائض، الدعوى الإلكترونية، التقاضي عن بعد، الإعلان الإلكتروني، البريد الالكترونى

Abstract:

Civil and Commercial Procedure Law No. 13 of 1968 regulates procedural legal systems, including the legal system of orders on petitions (Articles: 194 to 200). With global trends in digital transformation

Especially since the provisions of orders on petitions are an exception to the principle of confrontation on which the litigation system is based, in the absence of the opponent's defense, which prompted the researcher to choose the subject of the study.

Where the study showed the nature of remote litigation, and clarified the procedures of remote litigation, and also touched on the possibility of issuing orders on petitions using electronic means. email.

Remote litigation achieves many advantages for the court and the pleading parties thanks to the employment of electronic means techniques.

Ease of applying the procedures for issuing orders to petitions, which contributes to the speedy settlement of disputes, in addition to reducing expenses and alleviating congestion in court headquarters.

Also, the huge technological development in the means of communication will help in the speedy settlement of cases.

(ISSN: 2356 - 9492)

Until the study ended with several recommendations, the most important of which are:

First: The need to update the cases of issuing orders on petitions using modern technology in line with the era of digital transformation.

Second: Calling on the Egyptian legislator to amend some articles of issuing cases of orders on petitions using modern means of communication.

Third: The necessity of activating remote litigation systems and making them available to all, in order to be more consistent with the remote litigation system and remove all obstacles that impede them, whether they are technical, administrative or logistical.

Search keywords:

Orders on petitions, electronic lawsuit, remote litigation, electronic advertisement, electronic mail

نطاق البحث:

تم حصر نطاق البحث فى التعريف بالتقاضى الالكترونى والمحكمة الالكترونية والتوقيع الالكترونى وتأثير التحول الرقمى على المواد الخاصة بالاوامر على العرائض الواردة في الباب العاشر من قانون المرافعات المصري وامكانية تعديلها

اهدف البحث:

بيان المفهوم القانوني للاوامر على العرائض من خلال لفت نظر المشرع بوجود بعض الفجوات التشريعية فى نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية بشان التحول الرقمى تخص حالات اصدار الاوامر على العرائض، والتعرف على الاجراءات والاليات التى اتخذتها الدولة فى تحويل مرفق القضاء الى قضاء الكترونى.

مشكلة البحث:

معالجة الاثار المترتبة على التحول الرقمى فى الجهاز القضائى للدولة فى ظل عدم وجود تشريع يواكب تطورات العصر الرقمى فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وخصوصا قواعد اصدار الاوامر على العرائض امام المحاكم فى ظل استخدام وسائل الاتصال الالكترونية وصولا الى تحقيق العدالة الاجرائية السريعة والناجزة وبما ينسجم مع الغرض من اهدافها.

اهمية البحث:

– يكتسب هذا الموضوع أهميته بسبب كونه يندرج في إطار تطبيق نظام قضائي متطور قائم على أسس وقواعد وتشريعات وأحكام قضائية متجددة في ظل عصر ثورة الاتصال ولما كانت للاوامر على العرائض اهمية بالغة في الحياة العملية و خاصة في مسائل التنفيذ و غيرها من الامور ذات الطبيعية الوقتية العاجلة، حيث يجتمع فيها صفة الاستعجال و الرغبة في الحفاظ على الحالة دون المساس باصل الحق.

(ISSN: 2356 - 9492)

– القاء الضوء لتحسين استخدام التقنية الرقمية تماشيا مع استراتيجية دولة في تحقيق قيم تقنية جديدة للمرافق القضائية والعمل المؤسسي.

– القاء الضوء لتحسين جودة الخدمات القضائية، والاقتصاد في الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين والمحامين.

تساؤلات البحث:

هل يتوافق نظام التقاضي الالكترونى مع حالات الاوامر على العرائض؟

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفى والتحليلى من خلال استقراء النصوص القانونية لقانون المرافعات المدنية والتجارية وبالاخص حالات اصدار الاوامر على العرائض وتطبيقها على التحول الرقمى المنتظر، وفى هذا السياق فاننا سنعالج موضوع البحث المعنون النظام القانونى للاوامر على العرائض فى منازعات التقاضى الالكترونى

من خلال مبحثين على النحو التالى:

المبحث الأول: أهمية التحول الرقمي فى التنظيم القضائى

المبحث الثانى: تاثير التحول الرقمي على حالات الأوامر على العرائض

المبحث الأول

أهمية التحول الرقمي في التنظيم القضائى

مقدمة – التنظيم التشريعي:

أن مهمة القضاء تنحصر بصفة أساسية في فض وحسم المنازعات وقد يكون هناك ضرورة عاجلة لتتدخل السريع باتخاذ تدابير وقتية بناء على طلب احد الخصوم حفظا على عدم ضياع حقوقهم او مراكزهم القانونية من المساس بها نظرا لطول وقت الحماية الموضوعية المستغرق لصدور الحكم[1] ومن هنا نظم المشرع المصرى الأوامر على العرائض فى الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية و التجارية 13 لسنة 1968 فى المواد (من 194 إلى 200) وقد تم تعديل المادة 194 بالقانون رقم 23 لسنة 1992 . وصار النص بعد التعديل الى " . فى الأحوال التى ينص فيها القانون على أن يكون للخصم وجه فى استصدار أمر، يقدم عريضة بطلبه إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة المختصة، أو إلى رئيس الهيئة التى تنظر الدعوى، و تكون هذه العريضة من نسختين متطابقتين و مشتملة على وقائع الطلب و أسانيده، و تعين موطن مختار للطالب فى البلدة التى بها مقر المحكمة و تشفع بها المستندات المؤيدة لها"

وقد حدد المشرع نطاق استصدار الاوامر على العرائض في حالات وردت على سبيل الحصر و في نصوص عديدة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، و القانون المدني، و قانون الاحوال الشخصية، و القانون البحري.

ويثار السؤال الآتي: هل يتوافق نظام التقاضي الإلكتروني مع حالات الأوامر على العرائض؟

وللاجابة على سؤال البحث لابد من تعريف ماهية التحول الرقمى والتقاضى الالكترونى والمحكمة الالكترونية.

تعريف التحول الرقمي:

يعتبر التحول الرقمى مصطلح حديث فى الاونة الاخيرة ولكننا نرى انه ليس حديث من الناحية الوظيفية فى ظل

[1] د/ نبيل اسماعيل عمر الاوامر على العرائض ونظامها القانونى فى قانون المرافعات المدنية والتجارية، ص20، ط2021، دار الجامعة الجديدة.

(ISSN: 2356 - 9492)

سرعة انتشاره وتوغله فى جميع مرافق الدولة التى قطعت فيه شوطا كبير بعمل طفرة تكنولوجيا فى جميع مؤسساتها ومنها مرفق القضاء الحيوي[1].

ومصطلح التحول الرقمى يكتسب اهتمام بحثى كبير فى الاوساط الاكاديمية وحتى الان لم يتم التواصل الى مصطلح منضبط نحو مفهوم التحول الرقمى الى ان توصلنا الى بعض التعريفات التى يجدها الباحث انها من مفهوم خاص حتى الان و من ضمن هذه التعريفات.

ان التحول الرقمى يعتبر عملية معقدة تتطلب التزام جميع موارد المنظمة البشرية والمادية والتنظيمية والتكنولوجيا بتطبيق التقنيات الرقمية فى جميع انحاء المنظمة [2].

وهناك تعريف اخر يعتبر التحول الرقمى انه توظيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية او الخاصة بهدف تطوير الاداء المؤسسى والخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والانتاجية مما يهدف حسن سير العمل داخل المؤسسة فى كافة اقسامها[3].

ويعرفه الباحث على انه عملية يتم بها تحويل جميع الورقيات والمعاملات التقليدية داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الى الكترونية باستخدام كافة الوسائل التكنولوجيا الحديثة من شبكة انترنت و كاميرات و هواتف واجهزة سمعيات بهدف التسهيل والتيسير على المواطن من حصوله على خدماته واحتيجاته المطلوبة بصورة قانونية ناجزة وسريعة. [4]

---

[1] د/ احمد محمد عصام، اثر التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائى فى منازعات التقاضى الالكترونى، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، العدد الاول، 2021، ص7.

[2] د/ اسر احمد خميس اثر التحول الرقمى على الاداء الوظيفى للعاملين فى البنوك التجارية المصرفية المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة دمياط المجلد الثانى العدد الثانى الجزء الثالث يوليو 2021 ص 1005.

[3] د/ محمود عبدالله محمد منصور التحول الرقمى كالية لتنمية راس المال البشرى بمؤسسات التعليم الجامعى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ص172 العدد 53 ابريل 2021.

[4] د/ احمد محمد عصام، اثر التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائى فى منازعات التقاضى الالكترونى، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، العدد الاول، 2021، ص8.

وهذا ماتتطلبه المرحلة الراهنة التى تتبنها الدولة والمتماشية مع الاتجاهات العالمية.

ومن خلال هذا التعريف نجد ان محاكم الدولة المصرية فى اشد الاحتياج الى تطبيق التحول الرقمى داخل النيابات والمحاكم المختلفة ولكن كيف يتم هذا التحول والى اى مدى يتماشى مع حالات الاوامر على العرائض فهل يجوز تطبيقه خصوصا مع وجود ضرورة عاجلة لتتدخل السريع باتخاذ تدابير وقتية بناء على طلب احد الخصوم حفظا على عدم ضياع حقوقهم او مراكزهم القانونية وللتعرف على ذلك المدى سوف نقوم بسرد بعض التعريفات الالكترونية القضائية كالاتى

تعريف المحكمة الإلكترونية:

يرتبط مفهوم التقاضى عن بعد بمفهوم المحاكم الالكترونية و المحاكم الالكترونية هى احد التطبيقات العديدة لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهذا المصطلح لم يظهر الا عقب ظهور مصطلح الحكومة الالكترونية الذى يشمل كافة التعاملات الالكترونية ومنها المحكمة الالكترونية بخدمات المحاكم [1]، ويظهر هذا المصطلح مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وتبادل المعلومات الكترونيا ليخرج الفرد من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الرقمي الإلكتروني[2]

والمحكمة الالكترونية هى التى تقوم بجميع الاعمال الموكلة اليها قانونا باستخدام الحاسب الالى الذى يحتوى على البرامج الخاصة بتطبيق اجراءات التقاضى والموصول بشبكة الانترنت لاختصار الوقت واصدار الاحكام بابسط واسرع الطرق دون الحضور الشخصى للمحكمة [3]. وهى محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثليهم وتقدم فيها جميع

[1] د/ هادى حسين عبد على الكعبى مفهوم التقاضى عن بعد ومستلزماته مجلة المحقق المحلى للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول السنة الثامنة 2016.

[2] د/ رشا على الدين احمد، المحاكم الالكترونية الى اين مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد 78، 2021، ص29.

[3] د/ هادى حسين عبد على الكعبى مفهوم التقاضى عن بعد ومستلزماته مجلة المحقق المحلى للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول السنة الثامنة 2016.

(ISSN: 2356 - 9492)

الاوراق والمستندات عبر الانترنت[1].

وهذا التعريف يبين ان المحكمة تتلقى الطلبات طيلة ايام الاسبوع وخلال 24 ساعة من السادة المحاميين اذا رغبو فى اجراءات رفع الدعوى الكترونيا عبر البريد الالكترونى [2]. وعقب ذلك يقوم الموظفين المختصين بارسال المستندات الى المحكمة المختصة بعد التاكد من هوية المستخدم اما بالقبول او الرفض ثم يتم ارسال رسالة للمتقاضى يعلمه فيها باستلام المستندات والقرارات المتخذة بشانها [3].

تعريف التقاضى الالكترونى:

اصبح مصطلح التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية ليس بالغريبً ؛ على الرغم انه مصطلح قانوني حديث النشأة لم يتم استخدامه حتى وقت قريب من قبل فقهاء القانون على المستويين العربي والدولي باستثناء عدد محدود جدًا منهم؛ والتقاضي الإلكتروني تم التطرق له فى بداية الألفية الثالثة، ويقصد به رفع الدعاوى الإلكتروني في المحاكم،[4]. وهو يعتبر طفرة تكنولوجيا فى فقه القانون في ظل التقدم التقني المعلوماتي، وما له من مردود إيجابي على عملية التقاضى، وعرفه البعض الاخر بأنه: "عبارة عن سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، [5]. وهذا النظام القضائى يعتبر نظام معلوماتي متكامل الأطراف والوسائل، وهو يعتمد على منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) بنظر الدعاوى والفصل بها، مع إخضاع هذه الوسائل والإجراءات التي تمت من خلال الأصول المتبعة في الإثبات، بهدف الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل

---

[1] د/ احمد هندى التقاضى الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2014 ص53.

[2] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد4العدد 2 لسنة2021 ص97.

[3] د/ امير فرج يوسف المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضى الالكترونى المكتب العربى الحديث2014 ص31.

[4] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص33.

[5] أ/ محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2013، ص66؛

على المتقاضين [1].

والدعوى هى وسيلة تحريك القضاء لحماية الحق وهى الوسيلة التى خولها القانون صاحب الحق فى الالتجاء الى القضاء لحماية حقه[2].

ويوجد شروط عامة للدعوى وضعها المشرع بدونها لا تقبل الدعوى ولا نتحدث هنا عن شرط الصفة والمصلحة الاساسيين لانها من الشروط العامة البديهية ولكن نتحدث عن بعض الشروط الخاصة مثل المواعيد الخاصة ببعض الدعاوى فهل هذه الشروط الخاصة سوف تتاثر وتتجهة الى التعديل فى ظل التقاضى الالكترونى ورفع الدعوى عن بعد ونحن نرى انه لا مانع من تعديلها حيث ان مضمون تلك المواعيد اجرائى لا يؤثر على مضمون العدالة فى حالة تعديلها تماشيا مع شروط استصدار الاوامر على العرائض بعدم المساس باصل الحق كما سوف يرد .

[1] د/ محمد عصام إبراهيم الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2019.

[2] د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 186.

(ISSN: 2356 - 9492)

ولما لهذا المصطلح من دلالة عن استخدام وسائل تقنية حديثة يتم من خلالها اجراءات الخصومة [1]. التي يرغب ايا من أحد أطراف الدعوى القيام بها، وكان لابد ان يتم اتباع إجراءات حديثة ومتطورة ومتطورة في قانون المرافعات المصرى أمام المحاكم بواسطة وسائل الاتصال الإلكترونية وتحقيق العدالة بين المواطنين بأقصر الطرق وأسرعها وهذه العملية تندرج تحت مسمى المحكمة الالكترونية التى تعد نقلة نوعية تواكب مستجدات ومتطلبات الوقت الحالى لارتباطها بعملية تحويل البيانات الى معلومات يسهل التعامل معها بشكل يومى [2].

ولكن كيف يتم ذلك وقد حدد المشرع نطاق استصدار الاوامر على العرائض في حالات وردت على سبيل الحصر و في نصوص عديدة في قانون المرافعات المدنية والتجارية وهل هذا التطور سوف يؤثر على حالات استصدار الاوامر على العرائض وخصوصا ان هذا التطور اصبح يلامس المنظومة القضائية فى كافة صورها وتجده ظهر عندما انحصر النظام الورقي اليدوي المتبع في إجراءات التقاضي التقليدية والاستعانة بالنظام الإلكتروني للتخلص من الكم الهائل للورق التي تكاد تملئ بها غرف المحاكم، والتى تؤدى الى تاخر الفصل فى القضايا [3]. وخصوصا بعد ان احتلت الطباعة محل الكتابة اليدوية [4].

وتعد الاوامر على العرائض اهم صور الاعمال الولائية وهى قرارات يصدرها القاضى بناء على عريضة يقدمها الطالب دون مواجهة الطرف الاخر لحماية الحقوق التى يخشى عليها من الضياع ولا يتقيد القاضى فيها بقواعد الاثبات

---

[1] يقصد باجراءات الخصومة مجموعة الاجراءات التى تبدا من وقت ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب الى حين صدور الحكم فى موضوعها او انقضائها بغير حكم فى الموضوع د/ احمد هندى المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة2021 ص 305.

[2] د/ جابر فهمى عمران لوجستيات التقاضى دار الجامعة الجديدة 2014 ص104

[3] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد 4العدد 2 لسنة2021 ص96.

[4] د/ اسماعيل سيد اسماعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص97.

المتبعة فى الاعمال القضائية كالاحكام واوامر الاداء [1]، و استكمالا للاجابة على سؤال البحث السابق لابد من تعريف ماهية الاوامر على العريضة كالتالي:

بداية نجد ان جانب كبير من الفقه قد استقر على ان الأمر على عريضة هو النموذج التقليدي والأصيل للعمل الولائى[2]، وان القاضى يصدر الامر على العريضة استناداً إلى سلطاته الولائية اى سلطته فى الأمر .

كما عرف بعض الفقه الأوامر على العرائض بأنها التصرف المكتوب الصادر ممن له سلطة القضاء وفى حدود اختصاصه الوظيفى، باقتضاء فعل أو كف من شخص أو أكثر وذلك على عريضه سبق تقديمه إليه[3].

كما عرف البعض الأخر الأوامر على العرائض بأنها استجابة القاضى الأمر حسب تقديره لإعلان ارادى موجه إليه بطلب الأمر باتخاذ إجراء وقتى أو تحفظى بناء على باعث مشروع [4].

تعريف القضاء المصري للأوامر على العرائض :

جاء تعريف محكمة النقض للاوامر على العرائض محكم الى حد كبير[5]، فاوضح طبيعة الاوامر والهدف منها و القاضي المختص و عنصر المفاجأة بها و خصائص وأثار تلك الأوامر، وفرقت بين سلطة القاضي القضائية في الاحكام وسلطته الولائية في الاوامر على العرائض فلم تعطى الاوامر حجية الحكم. فقد قضت محكمة النقض الأوامر على العرائض بانه:"الأوامر على العرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات هى الأوامر التى يصدرها قضاة الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائية، وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى الشأن على عرائض. وتصدر تلك الأوامر فى غيبة الخصوم ودون تسيب بإجراء وقتى أو تحفظى فى

---

[1] د/ اسامة روبى عبد العزيز الروبى الاحكام والاوامر وطرق الطعن فيها ص315 ط2009 دار النهضة العربية.

[2] انظر في ذلك: د/ امينة النمر اوامر الاداء منشأة المعارف 1969 بند 12 ص 36؛ د/ عزمى عبد الفتاح قانون القضاء تسبيب الأحكام وأعمال القضاة 1983، دار الفكر العربي، ص 256، ص 120؛ د/ فتحى والى، الوسيط في قانون القضاء المدني ط2، 1981، بند 391 ص 918

[3] انظر: د/ حسن صلاح الدين اللبيدى، الاوامر على العرائض، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1978 ص 13

[4] انظر: د/ نبيل اسماعيل عمر ،الأوامر على العرائض، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص 55.

[5] الطعن رقم 18869 لسنة 84 قضائية الصادر بجلسة 2017/5/25 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

(ISSN: 2356 - 9492)

الحالات التى تقتضى بطبيعتها السرعة أو المباغته دون مساس بأصل الحق المتنازع عليه، ولذا لا تحوز هذه الأوامر حجية [1]، ولا يستنفد القاضى الأمر سلطته بإصدارها [2] ويجوز له مخالفتها بأمر جديد مسبب[3]."

ومن جانبا نرى ان اي تعريف للاوامر على العرائض يتعين ان يراعي المكونات الاتية:

1- ان يحتوى التعريف على الاختصاص النوعى والمنصوص عليها فى المادة 194 " فى الأحوال التى ينص فيها القانون على أن يكون للخصم وجه استصدار آمر يقدم عريضه بطلبه إلى قاضى الأمور الوقتيه بالمحكمة المختصة او الى رئيس الهيئة التى تنظر الدعوى" بناء على طلبات يقدمها لهم ذوى الشأن فى عرائض بقصد الحصول على اذن من القضاء بعمل اجراء قانونى معين [4] والقاضى المختص المقصود هنا هو قاضى فرد وليس هيئة محكمة.

إن يوضح التعريف طبيعة سلطة القاضى بشأن الأوامر على العرائض وان سلطتة ذات طبيعة ولائية والتى تعتبر من النظام العام[5] وليست طبيعة قضائية او ادارية.

طلبات الاوامر على العرائض ما هى الا وسيلة الى طالب الامر لاتخاذ تدابير وقتية او اجراءات تحفظية للمحافظة على الحق و حمايته مؤقتا، فلا ينطوى الطلب على مساس بأصل الحق او ان يؤثر فى جوهره ،[6]

فالامر على عريضة لا يمكن باي حال ان يطلق عليها منازعة بل هى استصدار امر و ايضا لا يسمى طالب الامر او المطلوب ضده الخصم فكليهما الطالب والمطلوب ضده لم يكتسبا المركز الاجرائي المحدد قانونا للخصم.[7]

يتعين في التعريف ان يشير الى ان مضمون العريضة و فحواها و المطلوب منها هو اتخاذ قرار بشأن ما او الزام في امر ما.

---

[1] الطعن رقم 282 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/1/9 مكتب فنى سنة 71 قاعدة 11ص 67 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[2] الطعن رقم 7348 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2019/12/24 مكتب فنى سنة 70 قاعدة 169 ص1177 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[3] نقض جلسة 1978/12/18 مجموعه احكام النقض 45 ق س 29 الطعن رقم 450 ص 1943.

[4] د/فتحى والى الوسيط فى قانون القضاء المدنى ص104ط 1993 دار النهضة العربية.

[5] الطعن رقم 14037 لسنة 91 قضائية الصادر بجلسة 2022/2/16 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[6] د/حسام الدين توفيق الوسيط فى شرح نظام المرافعات الشرعية الجديد الجزء الاول ص118الطبعة الثانية مركز الدراسات العربية للنشروالتوزيع 2017.

[7] انظر فى هذا المعنى لدى: د/ حسن صلاح الدين البيدى، الاوامر على العرائض، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 2 وما بعدها.

عنصر المصلحة التي يطلبها صاحب الطلب لابد وان تظهر جلية في طلب الامر على عريضة، وهى هنا تتمثل في " طلب الحماية" بإجراء وقتى أو تدبير تحفظى لا يمس أصل الحق.[1]

الأوامر على العرائض تصدر مباغتة و مفاجئة للمطلوب ضده، بغير اتباع اجراءات الخصومة القضائية [2] اي دون مواجهة بين طالب الأمر والمطلوب إصدار الأمر ضده الذى لا يستدعى غالباً ولا يسمع دفاعه[3] كما ان التظلم منه يجب ان يكون من نفس القاضى الذى اصدره.[4]

ومن امثلتها الامر بالاعلان فى غير الاوقات المسموح بها قانونا والامر للدائن بتوقيع الحجز التحفظى والامر بتقدير اتعاب الخبراء والشهود والحراس القضائيين [5] الحديثة للقضاء من خلال ما سيتم عرضه فى المبحث القادم.

---

[1] د/ شعبان عبدالحكيم عبدالعليم سلامة سلطة القاضى الادارى فى اصدار الاوامر على العرائض مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الازهر دمنهور المجلد 22 العدد 4 ص2968 لسنة 2020.

[2] د/ احمد ماهر زغلول الاوامر على العرائض واوامر الاداء فى ضوء التعديلا المستحدثة بالقانون 23 لسنة 1992 مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية كلية الحقوق جامعة عين شمس العددالاول ص2 مجلد 35 سنة1994.

[3] انظر د. عزمى عبد الفتاح قانون القضاء المدنى، ص 255.

[4] الطعن رقم 11732 لسنة 87 قضائية الصادر بجلسة 2018/11/12 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[5] د/ الانصارى حسن النيدانى الاعمال الولائية فى التنفيذ الجبرى بين قاضى التنفيذ وادارة التنفيذص15 ط2009 دار الجامعة الجديدة.

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني

تأثير التحول الرقمي حالات الاوامر على العرائض

فى البداية وجب إلقاء الضوء ان فى قانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019

نجد ان المشرع قصد تزويد المرفق القضائى بإجراءات تتسم بالسرعة والمرونة محاولا القضاء على بطء الاجراءات التقليدية للتقاضى [1]؛ حيث نصت المادة 16 من القانون المصري للمحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019 على أن يتم إعلان أطراف الدعوى المقامة الكترونيا بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الالكتروني المختار، وهنا نجد ان الاعلان الالكترونى له العديد من المميزات فى توفير الوقت وتبادل المعلومات وتقليل الورقيات [2] فإذا تعذر ذلك يتم اتباع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية .حتى لو جاء ذلك خروجا على المنظومة الاجرائية التى صاغ احكامها واودعها فى قانون المرفعات المدنية والتجارية وقانون الاجراءات الجنائية وغيرها من القوانين الاخرى [3].

وأكدت المادة 17 من القانون ذاته على التزام المخاطبين بأحكام هذا القانون بتحديد عنوان الكتروني مختار يتم الإعلان من خلاله ....".

وأضافت المادة 18 من القانون ذاته أن يتم الإعلان الالكتروني بإعلان الدعوى على الموقع المخصص لذلك بالمحكمة الاقتصادية قبل تاريخ الجلسة المحددة بخمسة أيام عمل على الأقل، وبإعلان الدولة على العنوان الإلكتروني

---

[1] د/ اسماعيل سيد اسماعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص438.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص20.

[3] د/ محمد ابراهيم محمود احمد احمد الشافعى –المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضى وحفز الاستثمار الاجنبى المباشر (دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصرى رقم 2008/120) مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية عدد خاص ديسمبر 2012ص332.

المختار الخاص بفرع هيئة قضايا الدولة المختص محليا، وبالإعلان بذات الوسيلة على مكاتب المحامين المقيدين بالسجل إذا اتخذ منه المعلن إليه محلا مختارا له، ويعتبر الإعلان الإلكتروني منتجا لأثره في الإعلان متي ثبت إرساله" بالوسائل الالكترونية لتجنب بطء التقاضى [1].

ومفاد هذه النصوص أن الشارع نص صراحة على اصطلاح» العنوان الإلكتروني المختار، سواء بالنسبة للدولة أم للمحامين المقيدين بالسجل الالكتروني، واعتبر الإعلان الإلكتروني منتجا لأثره في الإعلان متي ثبت إرساله بالوسائل الالكترونية. [2]

لذا وجب تعيين اسم للموقع للمحاكم الالكترونية التى تقوم بالتعامل الالكترونى ويجب ان يؤمن بكافة وسائل الامان الممكنة فاسم الموقع هو عبارة عن عنوان فريد ومميز يتكون من عدد من الأحرف الأبجدية اللاتينية أو الأرقام التي يمكن بواسطتها الوصول لموقع ما على الإنترنت[3].

ومن ثم يتضح أن اسم الموقع له أهمية تقنية متمثلة في تسهيل التعامل مع الإنترنت، وله أهمية تجارية كأداة تعريف تجارية، وله قيمته الاقتصادية لذلك اصبحت أسماء المواقع تساوي ملايين الدولارات[4].

وحسنا فعل المشرع بنص المادة 18 من القانون رقم 146 لسنة 2019 بتعديل قانون المحاكم الاقتصادية فى

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص29.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص258.

[3] أ. بوشعبة أمين :تسوية المنازعات بين أسماء المواقع على الانترنت والعلامات التجارية المشهورة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 13، نوفمبر 2011، ص168 وما بعدها؛ أ. رامي محمد علوان، المنازعات حول العلامات التجارية وأسماء مواقع الإنترنت، مجلة الشريعة والقانون - العدد الثاني والعشرون، جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية القانون، ذو القعدة 1425هـ 2005، ص246؛ أ. هلا شحادة، حل المنازعات المتعمقة بأسماء المواقع الإلكترونية التجارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة حلب، 1434هـ 2013، ص8.

[4] د/ إبراهيم مفلح أبو رمان :التحكيم الالكتروني كوسيلة لحل النزاعات الناشئة عن استعمال العلامات التجارية والمواقع =الالكترونية، ص63–65؛ أ. حنان بادي مليكة، الحماية القانونية للمتجر الالكتروني - مجلة الحقوق - جامعة الكويت العدد 1، السنة 38 جماد الأولى 1435هـ 2014 ص 541–542.

(ISSN: 2356 - 9492)

قواعد الإعلان في المواد المدنية والتجارية، وجعل الأصل في الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية الإعلان بالوسائل الالكترونية على العنوان الالكتروني، وجعل الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية وسيلة احتياطية أو تكميلية ونرى ان المشرع لازال متمسكا بالقواعد المعتادة التى من المؤكد وحتما سوف يتم تعديلها مرة اخرى بجعل قواعد الاعلان بالطريق المعتاد فى حالة تعذر الوصول لاحد اطراف الدعوى الالكترونياً. وتطبيقا لنص المادة 10 من قانون المرافعات المصرى الذى يقضى بان تسلم الاوراق المطلوب إعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه وإذا تم غير ذلك يحول دون إنعقاد الخصومة وللتغلب على عدم الوصول لأحد أطراف الخصومة [1] وللقضاء على ذلك ولتطبيق الوسائل الحديثة فى إجراءات الخصومة ونرى أن **للبريد الالكترونى** دور مهم خصوصا بعد أن شهد البريد الالكترونى تطور ملحوظ فى وسائل تنظيمه وربطه بوسائل التقنية الحديثة حتى وصل الى وسائل الامان المطلوبة والممكنة لحل مشكلة تعذر الوصول الى أحد أطراف الدعوى المرفوعة عن بعد[2]. ومن مميزات البريد الالكترونى أنه يتيح نقل الرسائل والملفات والصور والفيديوهات الى أى شخص يتم اختياره فى ثوانى لان هذا الشخص له عنوان بريد الكترونى محدد

على الشبكة [3]. وهو ما يؤيد فكرة البحث من امكانية استخدام البريد الالكترونى فى حالات استصدار الاوامر على العرائض . اى ان الاعتماد على البريد الالكترونى اصبح ليس بالغريب على نظام القضاء المصرى .

---

[1] الطعن رقم 767 لسنة 76 ق جلسة 2010/5//27 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[2] د/ خالد ممدوح ابراهيم التحكيم الالكترونى فى عقود التجارة الدولية دار الفكر الجامعى الاسكندرية 2009ص391.

[3] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص55.

وتاكيدا على إمكانية التوصل لاطراف الدعوى عبر البريد الالكترونى يجوز استخدام خدمة البريد الموصى [1]. وهى خدمة تتم وفق اجراءات تكفل ضمان الارسال ضد مخاطر الفقد او السرقة نظير مبلغ مالى لدى هيئة البريد [2]. وذلك لاثبات استلام المرسل اليه اسوة بالاعلان القضائى التى جاءت بالمادة 11 من قانون المرافعات[3]. ومن الجدير بالذكر ان البريد الالكترونى الموصى به له نفس القيمة القانونية للبريد العادى طالما ان الوسيلة المستخدمة تضمن تحديد هوية الغير والمرسل والمرسل اليه [4].

وفى **قانون التوقيع الالكترونى** المصري رقم 15 لسنة 2004 نصت المادة 18 على أن يتمتع التوقيع الالكتروني والكتابة الالكترونية والمحررات الالكترونية بالحجية في الإثبات إذا ما توافرت فيها الشروط الآتية:

أ- ارتباط التوقيع الالكتروني بالموقع وحده دون غيره. وتطبيق لذلك اسبغ قانون البنك المركزى رقم 149 لسنة 2020 على الصور الالكترونية للسجلات والعقود والاوراق التجارية والوثائق المتعلقة بالمعاملات البنكية وخدمات الدفع حجية النحررات فى الاثبات [5].

ب- سيطرة الموقع وحده دون غيره على الوسيط الالكتروني وتطبيقا لذلك فإنه بشأن استخدام البطاقات الالكترونية لسحب الأموال، فإن مجرد إدخال الرقم السري الخاص الذي يعد من قبيل التوقيع الالكتروني يعطي الأمر للآلة بالسماح

---

[1] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص63.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص109.

[3] المادة 11 من قانون الرافعات المدنية والتجارية المصرى: إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن الاستلام، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال. ويجب على المحضر في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة. ويجب على المحضر أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته. ويعتبر الإعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا.

[4] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص65.

[5] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضوء احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021، ص98.

(ISSN: 2356 - 9492)

بسحب الأموال المطلوبة من حساب العميل، ورغم الاستعمال المتواصل لهذه الآلة إلا أن التوقيع الرقمي السري المرتبط بالبطاقة يبقى علامة مميزة تختلف عن غيرها من التطبيقات، ويمكن أن يشبه التوقيع الالكتروني بصفته متميزا كبصمة الإصبع التي أثبت العلم أنه لا يمكن إنشاء مماثلا لها[1].

ج- إمكانية كشف أي تعديل أو تبديل في بيانات المحرر الالكتروني أو التوقيع الالكترونى، ويجرى التحقق من هذه الشروط طبقا للضوابط التى تحددها اللائحة [2].

وهنا تظهر اهمية البريد الالكترونى فى الاثبات وهو يتكون من مقطعتين يفصل بينهم الرمز @ ولاتوجد فواصل او مسافات معنى ذلك ان البريد الالكترونى يعتبر موطن افتراضى[3].

وقد اثيرت فكرة الموطن الافتراضى امام محكمة استئناف باريس فى حكم صادر لها عام 1996 والتى تتلخص وقائعها فى قيام شاب بانشاء بريد الكترونى بغرض بس اغانى لبعض المغنيين المشهورين وعندما رفعت عليه دعوى التقليد دفع امام المحكمة بانتهاك حرمة موطنه الافتراضى على اساس ان هذا الموقع موطن خاص ولكن رفضت المحكمة هذا الدفع وقالت فى اسباب حكمها ان الشخص عندما يصمم موقعا فهو يوجه الى كل مستخدمى الانترنت ولا يقتصر استخدامه على صاحبه ولا يجوز لهذا الشخص استخدام الموقع موطنا خاصا ويمنع احد من الاطلاع عليه [4].

ويعد المشرع الفرنسى من الرواد فى الاخذ بالوسائل الالكترونية الحديثة فى المجلات القضائية [5]؛ حيث تبنى

---

[1] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص223.

[2] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضوء احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021 ص 99.

[3] د/ مجدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019 ص90.

[4] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص59.

[5] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص284.

الكترونية التقاضي في مجال تبادل الأوراق القضائية بعد عدة تعديلات فى قانون العقود والقواعد العامة لاثبات الالتزام والقانون المدنى فى ستبمبر عام 2019 بهدف تأمين عملية التبادل الإلكتروني فإنه يمكن أن تتم المراسلات والإعلانات والاختبارات والتنبيهات والمحاضر بالطريق الإلكتروني بموجب موافقة المعلن إليه صراحة على استخدام الطريق الإلكتروني في تلقي واستلام وتبادل الأوراق القضائي [1].

وفي حالة النص على وجوب إبلاغ الخصم باي وسيلة عن طريق قلم الكتاب يمكن أن يتم عن طريق البريد الإلكتروني او الرسائل النصية الذي قام الخصم بتحديده [2]. وهنا نجد ان المدعى يتم تخييره فى الاجراءات الالكترونية للدعوى اى انه له حق القبول او الرفض ويعد الزاما عليه [3] ونرى ان هذه خطوة جيدة افضل من العودة للطرق المعتادة السابق الاشارة لها وبهذا نجد أن المشرع الفرنسي أقرب الى إمكانية تبادل الأوراق والامانات الإلكترونية شريطة موافقة صريحة على ذلك وهذا النظام يشمل المحامين المنضمين للشبكة ايضا [4].

لذا وجب التدخل التشريعى لحسم الجدل القائم حول ملكية البريد الالكترونى مع مراعاه وجوده فى العالم الافتراضى ومن الجدير بالذكر ان انظمة التحكيم الالكترونى تبنت البريد الالكترونى بحسبانه وسيلة اتصال سريعة وغير مكلفة[5]، والبريد الالكترونى له حجية كاملة فى الاثبات شان حجية المحرر العرفى وخصوصا اذا كان مزيل بتوقيع الكترونى [6]، ومعنى ذلك أنه إذا قام أكثر من شخص باستعمال أدوات إنشاء التوقيعات الالكترونية التي تمتلكها مؤسسة معينة،

---

[1] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص325.

[2] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص290.

[3] د/ سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020 ص114.

[4] رضوى مجدى شاكر الطرق المستحدثة لتبادل اوراق المرافعات – دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة 2019.

[5] د/ مجدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019 ص89.

[6] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص62.

(ISSN: 2356 - 9492)

فإن تلك الأدوات يجب أن تكون قادرة على تحديد هوية مستعمل واحد، عن طريق تمييز توقيعه الالكتروني، تحديدا لا لبس فيه في سياق كل توقيع على حدة فيكون بذلك التوقيع الالكتروني متميزة [1].

ومن الجدير بالذكر ان جائحة كورونا اظهرت مدى الحاجة الى ادخال نظام الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية لمواجهة تكدس القضايا المثقل بها كاهل القضاه فى بعض القضايا الحسابية ليتفرغ القاضي البشر في القضايا التي تحتاج إلى سلطة القاضي التقديرية ويصح أن يتم تنفيذ القضاء الإلكتروني في المنازعات المالية المعتمدة على العمليات الحسابية للقاضي الربوت كما ان مرفق القضاء ليس بالبعيد عن مرافق الدولة المتجهة نحو التحول الرقمى ولا شك أن استخدام منظومة التقاضي الإلكتروني سوف يوفر الوقت والجهد والمال للمتقاضين وطبيعي أن أدخال أي شي جديد له مخاوفه حال تطبيقه وهذا أمر طبيعي [2].

ونرى أنه طالما سيتم توظيف إمكانات العصر الرقمى في خدمة العدالة فلابد من تتحقق عنصر الامان القضائى المعلوماتى لاعتماده بشكل كامل على السوابق القضائية التى سوف يصدر الحكم بناء عليها من خلال الحفظ فى ما يعرف بالسجل الالكترونى الذى يتم انشاؤه او تكوينة او ارساله او استلامه او تخزينه بوسائل الكترونية المادة ٢٧ من القانون الامريكى الموحد للتجارة الالكترونية فهو يشتمل على اى حامل او وسيط او دعامة معدة لانشاء البيانات والمعلومات او حفظها او ارسالها او استلامها الكترونيا [3].

ونرى انه باتت ضرورة ملحة نحو ضرورة اخذ المشرع المصرى نحو تحديث بعض نصوصه لمواكبة التطور القادم لا محالة لتقديم اقتراحات بقوانين بشان إلكترونية التقاضي في ما يتعلق بنظام التقديم للاوامر على العرائض بالاعلان القضائي وتبادل المستندات حتى يتم اتخاذ خطوات فعلية باصدار قوانين متكاملة [4]. وبيد ان الانتقال من

---

[1] الطعن رقم 17051 لسنة 87 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/28 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

[2] د/ سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020، ص90.

[3] د/ احمد هندى التحكيم دراسة اجرائية دار الجامعة الجديدة 2016 ص 309.

[4] أعدت وزارة العدل مشروع قانون المرافعات الموحد لسنة 2019 متضمنة نصوص المشروع تعديلا لبعض مواد قانون المرافعات تجيز الإعلان عن طريق الوسائل الإلكترونية القابلة في الحفظ والاستخراج المحددة مسبقا من قبل أطراف الخصومة إلى أن يصدر وزير العدل بالتنسيق مع وزير الاتصالات قرار بشروط وضوابط الخاصة بتنظيم إجراءات الإعلان الإلكتروني او غيره من البيانات

النظام القضائى التقليدى الى النظام القضائى الالكترونى لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة ولابد من مرحلة انتقالية يتم فيها الاعداد والتجهيز لتطبيق نظام المحاكم الالكترونية بشكل كامل [1].

وحسنا فعل المشرع باتخاذ هذه الخطوات ومنها قانون التوقيع الإلكتروني رقم 15 لسنة 2004 نجد أن التوقيع الإلكتروني ذو حجية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية كما نجد في الكتابة الإلكترونية و المقررات الإلكترونية ذات حجية

كما نجد الصورة المنسوخة على الورق من المحرر الإلكتروني الرسمية حجة على الكافة، وفي مجال المعاملات التجارية يعتد به مخرجات الإلكترونية كدليل اثبات. [2].

الإلكترونية و شهادات التصديق التي تصدرها ويكون التوقيع الإلكتروني في ما يتعلق بالإعلان ذات الأثر المقرر للتوقيع في القانون.

[1] د/ الانصارى حسن النيدانى القاضى والوسائل الالكترونية الحديثة، دار الجامعة الجديدة 2009، ص213

[2] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضوء احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1، لعام 2021، ص 101.

(ISSN: 2356 - 9492)

كما نجد أن أحكام النقض قد أخذت هذه الوسائل في الاثبات والإعتداد بحجياتها كما يشترط توافر الضوابط الفنية والتقنية في تحديد مصدر وتاريخ الكتابة وسيطرت منشئها على الوسائط المستخدمة لانشاءها من خلال نظام حفظ إلكتروني مستقل[1]، وذلك تماشيا مع التطور التكنولوجي في المعاملات وما يرتبه من آثار قانونية يتمثل في عدم اقتصار المحرر على ما هو مكتوب على نوع معين من الدعامات ولا يشترط في الكتابة والأوراق بالمفهوم التقليدي وإنما يمكن قبول كل الدعامات سواء ورقية كانت او إلكترونية. [2]

ونستخلص من ذلك ان التحول الرقمى داخل المحاكم ذات االقضاء العادى سوف يؤثر تاثر ايجابى بتطبيق تلك المنظومة الالكترونية القضائية القانونية الحديثة وهذا التاثر سيلاحظ فى تقليل النفقات والوقت والجهد لكلا من القضاة والمتقاضين والمحامين وكذلك اعوان القضاه كما ان قواعد نظام الاوامر على العرائض سوف يتحرر من بعض القيود السابق ذكرها اذا تم تطبيق هذه القواعد على البريد الالكترونى واعتباره موطن قانونى او مختار او خاص او اصلى وبالتالى يجوز تقديم الاوامر على العرائض من اى مكان بناء على البريد الالكترونى المختار والمنتج لاثاره قانونا

وفى جمهورية مصر العربية اعتمد النائب العام بتاريخ 12 مارس 2020 نشر برنامج العدالة الجنائية الإلكتروني بجميع نيابات الجمهورية، في إطار سياسة التحول الرقمي لإنفاذ القانون، حيث تم إدراج جميع التحقيقات التي تجريها النيابة العامة والقرارات المتعلقة بها ووجْه التصرف فيها في ذلك البرنامج بشكل الكتروني، ويتيح للنائب العام وقادة النيابة العامة متابعة سير تلك التحقيقات بصورة فورية، فضلاً عن توفير نُسَخ رسمية منها لذوي الشأن. كما أصدر النائب العام القرار رقم 346 لسنة 2020 بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون والذى نص على أن تتولى الإدارة أحد أعضاء النيابة العام بدرجة محام عام على الأقل، ويعاونه عدد كاف من الأعضاء يصدر بتحديدهم قرار من النائب العام، ويلحق بالإدارة عدد من الموظفين المتخصصين وفقا للهيكل الإداري الذي يصدر في هذا الشأن[3].

---

[1] الطعن رقم 17689 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/3/10 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[2] الطعن رقم 17051 لسنة 78 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/28. الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[3] القرار رقم 346 لسنة 2020 بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون بمكتب النائب العام نشر بالجريدة الرسمية، العدد 31 مكرر (و)، بتاريخ 26 أغسطس 2020.

وهى تعد خطوة جيدة للنيابة العامة لمواكبة التطور الهائل فى مجال الثورة المعلوماتية وتنفيذا لسياسة الدولة الحديثة فى تطوير ورقمنة جميع مرافق الدولة كما ان هذا التطورًا الملحوظ يحسن فى أداء النيابة العامة سعيًا لتحقيق رسالتها فى صيانة المجتمع من أخطار الجرائم المختلفة، وحرصها على مواجهة التحديات التى كانت تعوق أعمال أعضائها لتوفر لهم المناخ الأفضل الذى يمكنهم من أداء رسالتهم على أفضل وجه كما ان «النيابة العامة» تواكب توجه مؤسسات الدولة فى تفعيل سياسة التحول الرقمى فى كافة أعمالها؛ إذ إنها تعتمد على برنامج «العدالة الجنائية» فى تداول القضايا بين النيابات ورئاستها بصورة رقمية دون تداول أوراقها، وهو ما اكدته احكام محكمة النقض بحجية المحررات الالكترونية سواء تم تخزينها او ارسالها او استقبالها بوسيلة الكترونية [1]. فضلًا عن تفعيلها تلك السياسة فى تنفيذ الأحكام القضائية.

[1] الطعن رقم 1378 لسنة 88 قضائية الصادر بجلسة 2020/1/19 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

(ISSN: 2356 - 9492)

نتائج وتوصيات البحث:

ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة تم التوصل الى بعض النتائج والتوصيات، والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

بناء على ماتم عرضه يرى الباحث انه لايوجد مايمنع من تقديم طلبات الاوامر على العراض باستخدام البريد الالكترونى للقاضى المختص تماشيا مع اتجاهات الدولة نحو التحول الرقمى خصوصا ان أحكام الاوامر علي العرائض هو استثناء علي مبدأ المواجهه الذي يقوم عليه نظام التقاضي، في غيبة دفاع الخصم .

مع التطور الكبير فى تقنية المعلومات ظهرت تحديات قانونية جديدة تتمثل بعدم استيعاب القواعد القانونية التقليدية لهذه التحديات الجديدة المتمثلة فى استخدام تكنولوجيا التحول الرقمى فى المرفق القضائى ومن ثم ظهور الحاجة الى ضرورة تطوير هذه القواعد حتى تستطيع التعامل مع هذه التحديات ضرورة استجابة العمل القضائى للتعامل مع تكنولوجيا نظم المعلومات

وختاماً؛ لا يخالجني شك فى أن هذا البحث المتواضع قد اعتراه بعض الأخطاء، وعذري فى ذلك إنني بشر، يصيب ويخطأ، فالكمال لله وحده سبحانه، والخطأ والقصور هما من سمات الإنسان مهما أبدع وأتقن وجد واجتهد، وغاية ما ينشده كل باحث في عمله، هو تجويد هذا العمل، ومحاولة إتقانه فحسب، فإن كنت قد قاربت ما أنشده أو شارفت عليه، فهذا فضل من الله ونعمه وحسبي ان أردد فى ذلك قوله تعالى: "وما توفيقي إلا بالله "، والشكر فيه لكل من علمنى حرفاً، وإن كانت الأخرى فحسبى أن أردد فى ذلك قوله تعالى: "قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ".

تم بحمد الله وتوفيقه..،،

قائمة المراجع

1. إبراهيم مفلح أبو رمان: التحكيم الالكتروني كوسيلة لحل النزاعات الناشئة عن استعمال العلامات التجارية والمواقع الالكترونية، دون دار نشر، دون سنة نشر
2. احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضؤ احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021.
3. احمد ماهر زغلول الاوامر على العرائض واوامر الاداء فى ضوء التعديلات المستحدثة بالقانون 23 لسنة 1992 مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية كلية الحقوق جامعة عين شمس العدد الاول ص2 مجلد 35 سنة1994.
4. احمد محمد عصام، اثر التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائى فى منازعات التقاضى الالكترونى، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، العدد الاول، 2021.
5. احمد محمد عصام، اثر التحول الرقمى على نظرية الاختصاص القضائى فى منازعات التقاضى الالكترونى، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، العدد الاول، 2021.
6. احمد هندى، التحكيم دراسة اجرائية، دار الجامعة الجديدة، 2016.
7. احمد هندى، التقاضى الالكترونى، دار الجامعة الجديدة، 2014.
8. احمد هندى، المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، 2021.
9. اسامة روبى عبد العزيز الروبى الاحكام والاوامر وطرق الطعن فيها دار النهضة العربية، ط2009.
10. اسر احمد خميس اثر التحول الرقمى على الاداء الوظيفى للعاملين فى البنوك التجارية المصرفية المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة دمياط المجلد الثانى العدد الثانى الجزء الثالث يوليو 2021.
11. اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018.
12. امير فرج يوسف المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضى الالكترونى المكتب العربى الحديث2014.
13. امينة النمر اوامر الاداء منشأة المعارف 1969.

(ISSN: 2356 - 9492)

14. الانصارى حسن النيدانى الاعمال الولائية فى التنفيذ الجبرى بين قاضى التنفيذ وادارة التنفيذ، دار الجامعة الجديدة، ط2009

15. الانصارى حسن النيدانى القاضى والوسائل الالكترونية الحديثة، دار الجامعة الجديدة 2009.

16. بوشعبة أمين: تسوية المنازعات بين أسماء المواقع على الانترنت والعلامات التجارية المشهورة، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 13، نوفمبر 2011، ص168 وما بعدها؛

17. جابر فهمى عمران لوجستيات التقاضى دار الجامعة الجديدة 2014.

18. جدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019.

19. حسام الدين توفيق الوسيط فى شرح نظام المرافعات الشرعية الجديد الجزء الاول ص118الطبعة الثانية مركز الدراسات العربية للنشروالتوزيع 2017.

20. حسن صلاح الدين اللبيدى، الاوامر على العرائض، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1978.

21. حنان بادي مليكة، الحماية القانونية للمتجر الالكتروني – مجلة الحقوق – جامعة الكويت العدد 1، السنة 38 جماد الأولى 1435هـ 2014.

22. خالد ممدوح ابراهيم التحكيم الالكترونى فى عقود التجارة الدولية دار الفكر الجامعى الاسكندرية 2009.

23. رامي محمد علوان، المنازعات حول العلامات التجارية وأسماء مواقع الإنترنت، مجلة الشريعة والقانون – العدد الثاني والعشرون، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية القانون، ذو القعدة 1425هـ 2005.

24. رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018.

25. رشا على الدين احمد، المحاكم الالكترونية الى اين مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد 78، 2021.

26. رضوى مجدى شاكر الطرق المستحدثة لتبادل اوراق المرافعات – دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة 2019.

27. زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد4العدد 2 لسنة2021.

28. زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد 4العدد 2 لسنة2021.

29. سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020.

30. شعبان عبدالحكيم عبدالعليم سلامة سلطة القاضى الادارى فى اصدار الاوامر على العرائض مجلة كلية الشريعة والقانون جامعة الازهر دمنهور المجلد 22 العدد 4 ص2968 لسنة 2020.

31. عزمى عبد الفتاح قانون القضاء تسبيب الأحكام وأعمال القضاة 1983، دار الفكر العربي

32. فتحى والى الوسيط فى قانون القضاء المدنى، دار النهضة العربية، 1993.

33. مجدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019.

34. محمد ابراهيم محمود احمد احمد الشافعى –المحاكم الاقتصادية كوسيلة للتغلب على بطء التقاضى وحفز الاستثمار الاجنبى المباشر (دراسة تطبيقية على قانون المحاكم الاقتصادية المصرى رقم 2008/120) مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية عدد خاص ديسمبر 2012.

35. محمد عصام إبراهيم الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2019.

36. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2013.

37. محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020.

38. محمود عبدالله محمد منصور التحول الرقمى كالية لتنمية راس المال البشرى بمؤسسات التعليم الجامعى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ص172 العدد 53 ابريل 2021.

39. نبيل اسماعيل عمر الاوامر على العرائض ونظامها القانونى فى قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط2021 دار الجامعة الجديدة.

(ISSN: 2356 - 9492)

40. هادى حسين عبد على الكعبى مفهوم التقاضى عن بعد ومستلزماته مجلة المحقق المحلى للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول السنة الثامنة 2016.

41. هلا شحادة، حل المنازعات المتعمقة بأسماء المواقع الإلكترونية التجارية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة حلب، 1434هـ 2013.